«زين» تشارك برنامج التدريب الميداني في IFAD

أعلنت زين عن شراكتها الحصرية لبرنامج التدريب الميداني في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) التابع لمُنظّمة الأمم المتحدة، وذلك للسنة الثانية على التوالي ضمن شراكتها الاستراتيجية لمؤسسة "لوياك" غير الربحية لتنمية وتطوير مواهب الشباب. وذكرت الشركة في بيان صحافي أن دعمها لهذا البرنامج حصرياً يأتي ضمن شراكتها الاستراتيجية لمؤسسة "لوياك" التي تمتد لأكثر من 14 سنة متواصلة، وهي الشراكة التي تأتي تحت مظلة استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتي ترتكز بشكل كبير حول تنمية وتطوير قطاع الشباب والتعليم وبالأخص فيما يتعلق بتنمية مجالات ريادة الأعمال لدى الفئات العمرية الشابة. وأوضحت زين أن دعمها الحصري لبرنامج التدريب الميداني في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) شهد مُشاركة الطالبة وضحة المسلم العام الماضي والطالبة ثريا الهولي هذا العام، واللتان شاركتا في البرنامج بمدينة روما الإيطالية، حيث تم اختيارهن من قبل مؤسسة "لوياك" من ضمن مجموعة كبيرة من الطلبة المتميزين في الكويت من تخصصات المُحاسبة والتمويل والاقتصاد ليُشاركن في هذا البرنامج الميداني الذي يمتد لـ6 أشهر.

قطاع الشقق والمنازل حافظ على زيادة حصته بصورة منتظمة

«الشال»: انخفاض المباني الخالية 22.8 ألف من 203.8 ألف مبنى

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن خصائص التداول في بورصة الكويت لشهر أغسطس 2018 ، لقد أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين" عن الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/08/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 38.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (49.5% للشهور الثمانية الأولى من عام 2017) و38.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (49.8% للشهور الثمانية الأولى من عام 2017). واشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.002 مليار دينار كويتي، كما باعوا أسهماً بقيمة 985.124 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 17.372 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى إرتفاع، فقد استحوذ على 31.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (20.6% للفترة نفسها 2017) و25.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (20.4% للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 807.924 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 664.740 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 143.184 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 23.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (22.8% للفترة نفسها 2017) و20.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (21.3% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 602.757 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 536.321 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 66.436 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى إرتفاع أيضاً، فقد استحوذ على 12.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (7.1% للفترة نفسها 2017) و9.2% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (8.6% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 331.569 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 237.449 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 94.120 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 2.190 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 84.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (88.9% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 2.013 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 77.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (87% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً، بنحو 176.975 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 16.4% (8.8% للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 422.736 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 267.183 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (7.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 155.553 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي لا زالت أعلى في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد تطورات ترقية البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 5.8% (4.2% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 148.891 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 4.9% (3.5% للفترة نفسها 2017) أي ما قيمته 127.468 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 21.422 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 81.3% للكويتيين، 13.3% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.9% للكويتيين، 8.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2017، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى إنخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة ما نسبته 22.9%– ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية أغسطس 2018، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 23.1% ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية أغسطس 2017، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أغسطس 2018 نحو 13,743 حساباً أي ما نسبته نحو 3.6% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 13,731 حساباً في نهاية يوليو 2018 أي ما نسبته نحو 3.6% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبارتفاع بلغت نسبته 0.1% خلال شهر أغسطس 2018.

المباني والوحدات العقارية

بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت –حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات– نحو 203.8 ألف مبنى في نهاية يونيو 2018، مقارنة بنحو 202.4 ألف مبنى في نهاية عام 2017، أي أن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 0.7% خلال الشهور الستة الأولى من عام 2018 (1.4% على أساس سنوي متوقع)، وهو أدنى من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2017 مقارنة بنهاية عام 2016 والذي بلغ نحو 1.6%.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها في نهاية يونيو 2018 نحو 716.8 ألف وحدة مقابل 709.3 ألف وحدة في نهاية عام 2017، أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 1.1% (2.2% على أساس سنوي متوقع). وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من نهاية عام 2017 وحتى يونيو 2018 نحو 2.5%، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى، إذ بلغ 1.6% وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير على نمط الطلب استمر على نفس المنوال ربما بسبب ارتفاع أسعار الأراضي ومعه الارتفاع الكبير في مستوى الإيجارات من دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الدخل. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 69% من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، فتلك المخصصة للعمل فقط.

وانخفضت نسبة المباني الخالية قليلاً في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 11.2% وعددها نحو 22.8 ألف مبنى من إجمالي 203.8 ألف مبنى، مقارنة بنحو 23.4 ألف مبنى خال من إجمالي 202.4 ألف مبنى في نهاية عام 2017، أي ما نسبته 11.6%.

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات إذ بلغت ما نسبته 46.6% من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 22% ثم الدكاكين بنسبة 18.4%. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته بصورة منتظمة ما بين نهاية عام 2017 وحتى يونيو عام 2018، في حين انخفضت نسبة الملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2008 – يونيو 2018) للدكاكين والشقق والمنازل، نحو 3.3%، 3% و1.6% على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6–%. وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في يونيو عام 2018 إلى نحو 25.3% مقارنة بنحو 25.5% في نهاية عام 2017. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول خلال السنوات 2008– يونيو 2018.

المحافظة	استخدام المباني كما في نهاية 2018/06/30						الجملة	% في المحافظة	
	سكن	عمل	سكن وعمل	خالي	أخرى			خالي	مشغولية
العاصمة	22,547	2,326	3,045	2,955	30		30,903	%9.6	%90.4
حولي	23,419	1,278	6,357	2,231	22		33,307	%6.7	%93.3
الأحمدي	26,527	3,488	6,113	8,872	-		45,000	%19.7	%80.3
الجهراء	26,238	4,693	4,336	4,584	-		39,851	%11.5	%88.5
الفروانية	22,916	1,695	4,563	2,016	6		31,196	%6.5	%93.5
مبارك الكبير	19,027	1,098	1,241	2,143	1		23,510	%9.1	%90.9
الاجمالي	140,674	14,578	25,655	22,801	59		203,767	%11.2	%88.8
% من الإجمالي	%69.0	%7.2	%12.6	%11.2	%0.03		%100		
الفرق مع نهاية عام 2017	1,619	172	217	(618)	0		1,390		
نسبة النمو مقارنة مع نهاية عام 2017	%1.2	%1.2	%0.9	%2.6-	%0.0		%0.7		

- الأفراد استحوذوا على 38.8 بالمئة من قيمة الأسهم المشتراة في البورصة
- المستثمرون الكويتيون في السوق باعوا أسهماً بقيمة 2.190 مليار دينار
- 203.8 ألف مبنى إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية يونيو
- الارتفاع في مستوى الإيجارات غير نمط الطلب ومعه ارتفاع الأراضي

أسواق مالية منتقاة

كان أداء شهر أغسطس سالباً لغالبية أسواق العينة، حققت خلاله 8 أسواق خسائر، بينما حققت 6 أسواق مكاسب. رغم ذلك الأداء السالب، ظل عدد الأسواق الرابحة 9 في أدائها منذ بداية العام الجاري، وظلت 5 أسواق في المنطقة السالبة، تماماً كما في نهاية شهر يوليو الذي شهد أداءً موجباً لمعظم أسواق العينة.

أكبر الخاسرين في شهر أغسطس، كان السوق الصيني، الذي فقد مؤشره نحو 5.3%– في شهر واحد، وكانت كفيلة بالهبوط به إلى قاع الأسواق الخاسرة بخسائر منذ بداية العام بنحو 17.6%–. ثاني أكبر الخاسرين كان السوق السعودي، الذي فقد مؤشره نحو 4.2%–، ولكنه أنهى شهر أغسطس خامس أكبر الرابحين منذ بداية العام، ولكن هابطاً من المركز الثاني لأكبر الرابحين في نهاية يوليو الفائت. ثالث أكبر الخاسرين كان السوق البريطاني بفارق ضئيل عن السوق السعودي وبخسائر لمؤشره بنحو 4.1%–، وكانت تلك الخسائر كفيلة بالهبوط به إلى المنطقة السالبة في أداءه منذ بداية العام بفقدان مؤشره نحو 3.3%–، بينما ارتقى السوق الياباني مكانه إلى المنطقة الموجبة. ولعل أهم مبررات خسائر الأسواق الثلاثة هي إحتدام الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالنسبة للأخيرة، وتصحيح مستحق للسوق السعودي بعد أداء موجب قوي، وفشل جهود خروج آمن لبريطانيا في منطقة الإتحاد الأوروبي. أكبر الرابحين في شهر أغسطس كان السوق الهندي الذي حقق مؤشره مكاسب بنحو 2.8%، لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 13.5%، ليصبح ثاني أفضل الأسواق الرابحة منذ بداية العام. ثاني أكبر الرابحين في شهر أغسطس كان سوق أبوظبي بمكاسب بنحو 2.6%، هذه المكاسب جعلته يقفز إلى المرتبة الثالثة من المرتبة الرابعة للأفضل أداءً منذ بداية العام وبمكاسب بنحو 13.4%، مخالفاً لشقيقه سوق دبي الذي مني بخسائر بنحو 3.9%– في شهر أغسطس، تلك الخسائر جعلته ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام وبنحو 15.7%–. ثالث أكبر الرابحين كان السوق الأمريكي الذي أضاف مؤشره في شهر أغسطس نحو 2.2% ليعزز مكاسبه التي بلغت 5% منذ بداية العام بسبب القراءات الموجبة لأداء اقتصاده مثل معدلات النمو المرتفعة والانخفاض غير المسبوق بمستوى البطالة. ذلك الأداء، أدى إلى تبوء أربع أسواق من إقليم الخليج المراكز الخمس الأولى منذ بداية العام، يتصدرهم السوق القطري بمكاسب بحدود 16% ثم سوق أبوظبي بمكاسب بنحو 13.4% أو ثالث الرابحين كما ذكرنا، ثم السوق الكويتي بمكاسب بنحو 10.2% وفقاً لمؤشر الشال، ثم السوق السعودي بمكاسب بحدود 10%. وظلت المفارقة بين أداء بورصات إقليم الخليج قائمة، فبينما تبوأت أربعة منها مركزاً في المراتب الخمس الأولى، قبع في قاع المنطقة الخاسرة سوقان من أصل ثلاث أسواق وبخسائر برقمين، أي 10% أو أكثر وفقاً لأدائهما منذ بداية العام أو نحو 15.7%– لسوق دبي كما ذكرنا، و13.3%– لسوق مسقط وشاركهما السوق الصيني. وظلت بورصة الكويت ضمن الأسواق الخمسة الأفضل أداءً وبمكاسب بحدود 10.2% منذ بداية العام رغم خسارة مؤشر الشال نحو 1.3% في شهر أغسطس الفائت، ويظل الإنحدار في مستوى سيولتها في أواخر شهر أغسطس هاجساً قد يؤثر سلباً على مستوى أسعارها في المستقبل ما لم يتحسن مستوى السيولة.

ونتوقع أداءً متذبذباً لشهر سبتمبر نتيجة غلبة تأثير المتغيرات العامة على متغيرات تلك الأسواق، فالحرب التجارية متغير لا يمكن التنبؤ باتجاهاته، ومثله تطورات الأحداث الجيوسياسية، لذلك نميل إلى الاعتقاد مرة أخرى بغلبة الأداء الموجب لشهر سبتمبر مع أفضلية لبورصات الخليج على ما عداها.

البنك التجاري

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2017، أي إن البنك سجل ارتفاعاً في ربحيته بلغ نحو 4 مليون دينار كويتي أو نحو 198.8%. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية إلى انخفاض إجمالي المخصصات بنحو 3.2 مليون دينار كويتي، ساند ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية، وبذلك، يكون البنك قد حقق ربحاً تشغيلياً (قبل خصم المخصصات) بلغ نحو 54.10 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 941 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 1% مقارنة مع 53.16 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 3.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.5%، لتبلغ نحو 77.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 74.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام الفائت. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات فوائد بنحو 1.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.8%، وصولاً إلى نحو 46.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 45.6 مليون دينار كويتي. وارتفع بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 2.12 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3.46 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.34 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 2.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت 11.4%، وصولاً إلى نحو 23.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 21.2 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وحققت جملة المخصصات انخفاضاً بنحو 3.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.3%، عندما بلغت نحو 47.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 51.1 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 8.8%، بعد أن كان نحو 3.1% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.262 مليار دينار كويتي بانخفاض بلغت نسبته 3% وقيمته 132.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.395 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما ارتفع بنحو 2.4% أو بنحو 98.3 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2017، حينها بلغ نحو 4.164 مليار دينار كويتي. وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات للعملاء انخفاضاً بلغ قدره 99.9 مليون دينار كويتي ونسبته 4.5%، ليصل إلى نحو 2.137 مليار دينار كويتي (50.1% من إجمالي الموجودات) مقابل 2.237 مليار دينار كويتي (50.9% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية ديسمبر 2017، وانخفض بنحو 5.5% أو ما قيمته 123.3 مليون دينار كويتي عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ نحو 2.260 مليار دينار كويتي (54.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نحو 62.9% مقارنة بنحو 66.9%. وانخفض أيضاً، بند المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 128.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 22.6%، وصولاً إلى 440.6 مليون دينار كويتي (10.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 569.3 مليون دينار كويتي (13% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، بينما ارتفع بنحو 2.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 0.7%، عند المقارنة بما كان عليه في الفترة المماثلة من العام الفائت حين بلغ 437.8 مليون دينار كويتي (10.5% من إجمالي الموجودات). وسجل بند النقد وأرصدة قصيرة الأجل ارتفاعاً، بلغ قدره 166.1 مليون دينار كويتي ونسبته 32.6%، ليصل إلى نحو 675.3 مليون دينار كويتي (15.8% من إجمالي الموجودات) مقابل 509.2 مليون دينار كويتي (11.6% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية ديسمبر 2017، وارتفع بنحو 211.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 45.5% عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ آنذاك ما قيمته 464 مليون دينار كويتي (11.1% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 129.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.5%، لتصل إلى نحو 3.610 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.740 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017، بينما ارتفعت بنحو 40.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت 1.1% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت، حينها بلغت نحو 3.569 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.7% مقارنة بنحو 85.7%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك كلها قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 1.9% مقارنة بنحو 0.7%، وسجل مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ارتفاعاً حين بلغ نحو 0.3% قياساً بنحو 0.1%. ومعه مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) أيضاً، حين بلغ نحو 7% قياساً بنحو 2.6%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى 3.4 فلس مقابل 1.1 فلس للفترة نفسها من عام 2017. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة، بعد أن كان عند نحو 0.9 مرة.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 426.7 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 2.3 نقطة ونسبته 0.5% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفعت بنحو 39.7 نقطة أي ما يعادل 10.3% عن إقفال نهاية عام 2017.